الجمهورية ٣-١٢-٢٠١٨

وقف نزف الخزينة بثلاث خطوات

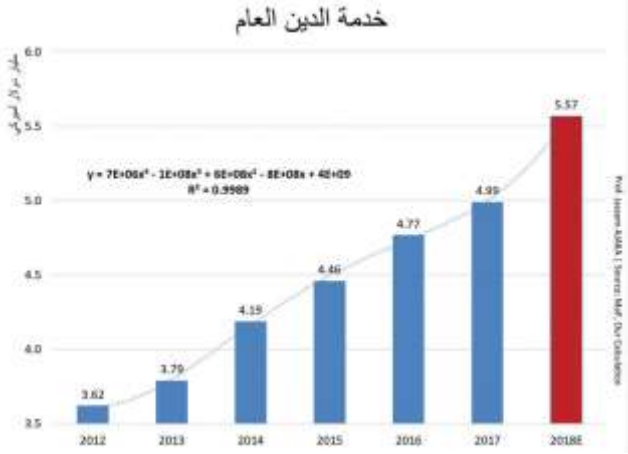

جاسم عجاقة

تُشير الأرقام (القليلة الكلام) التي تنشرها وزارة المال، الى أنّ نسبة الإنفاق إرتفعت منذ أيلول ٢٠١٧ إلى مستوى ١,٥ مليار دولار أميركي شهرياً، مع قمّة في أيار الماضي بلغت ٢ مليار د.أ. فهل تُحمّل سلسلة الرتب والرواتب مسؤولية هذا الإرتفاع، وما هي كلفتها الحقيقية؟

بلغ مجموع الإنفاق العام منذ كانون الثاني ٢٠١٢ وحتى حزيران ٢٠١٨ ما مجموعه ٩٣,٦٧ مليار د.أ مقارنة بـ ٦٦,٧٦ مليار د.أ مداخيل! أي بفارق ٢٧ ملياراً، تحوّلت إلى دين عام بقيمة ٢٩ مليار د.أ. وبلغ مُعدّل الإنفاق الشهري من كانون الثاني ٢٠١٢ حتى آب ٢٠١٧، ١,٢ مليار د.أ ليرتفع إلى ١,٥١ مليار د.أ منذ أيلول ٢٠١٧ وحتى حزيران ٢٠١٨. فما الذي حصل حتى ارتفع الإنفاق إلى هذا المستوى؟

أول بند في الإنفاق العام يُمكن ملاحظة ارتفاعه، هو خدمة الدين العام. فقد ارتفعت من ٢,٤٥ مليار د.أ في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٧ إلى ٢,٧٨ مليار د.أ في الفترة نفسها من العام ٢٠١٨. وشهد شهر أيار ٢٠١٨ دفع فوائد بقيمة ٩٧٤ مليون دولار نتيجة العديد من الإستحقاقات.

واقترضت الدوّلة بالليرة اللبنانية في العام ٢٠١٧ ما يوازي ١٧,٨٦ مليار د.أ إضافة إلى ٩,٢٨ مليارات د.أ في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨. وتمّ استخدام جزء منها لسدّ ديون سابقة، والقسم الآخر كان لتمويل سلسلة الرتب والرواتب وكهرباء لبنان كما والبنود الأخرى. هذا الأمر أنتج فوائد في العام ٢٠١٨ إضافة إلى الفوائد على الدين بالدولار الأميركي.

البند الثاني الذي زاد إنفاقه هو بند «نفقات على حساب موازنات سابقة»، الذي سجّل معدّل ٤٩٦ مليار ليرة لبنانية شهرياً في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٨، أي ما مجموعه ١٤٨٧ مليار ليرة لبنانية (٩٨٦ مليون د.أ) مقارنة بـ ١١٠٢ مليار ل.ل في العام ٢٠١٧ (نفس الفترة) و١٢٠٤ في العام ٢٠١٦ و ٨٥٧ في العام ٢٠١٥، وهذا الأمر يعني أن إنفاق العام السابق يتمّ نقله إلى السنة التالية. وهنا يُطرح السؤال عن سبب إرتفاع هذا البند وما هو الإنفاق الذي سبّبه؟

البند الثالث، هو شركة كهرباء لبنان التي تُظهر الأرقام ارتفاعاً بقيمة ١٨٢ مليون د.أ عن الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ نسبة إلى نفس الفترة من العام ٢٠١٧ (من ٥٥٦ مليون د.أ إلى ٧٣٨ مليون د.أ).

لكن أرقام الجمارك تُظهر إرتفاعًا بقيمة ٥٨٠ مليون د.أ في شهر تمّوز من العام ٢٠١٨ مع استيراد فيول، إضافة إلى ٦٥٠ مليار ل.ل تمّ طلب فتح إعتماد لها من قِبل وزارة الطاقة وهي بانتظار موافقة مجلس النواب عليها.

وبما أنّ أرقام وزارة المال لم تبيّن كلفة الأجور في بيانها الأخير، فقد عمدنا إلى حساب مجموع الأجور مع النفقات الإستثمارية والنفقات التشغيلية. هذا الأمر أوصلنا إلى مجموع بلغ ٣,٤٦ مليارات د.أ في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢,٥٧ مليار د.أ في العام ٢٠١٧، وهذا يعني أنّ الفارق هو ١٤٨ مليون د.أ شهرياً.

وإذا ما اعتبرنا أنّ الزيادة تشكّلت بشكل حصري من الأجور (Toute chose égale par ailleurs) ، نرى أنّ كلفة سلسلة الرتب والرواتب السنوية هي ١,٧٨ مليار د.أ أميركي.

إذاً، وبحسب الأرقام، نرى أنّ السلسلة ليست المسؤولة الوحيدة عن ارتفاع الإنفاق، فمجموع الإنفاق على شركة كهرباء لبنان، إضافة إلى نفقات على حساب موازنات سابقة وخدمة الدين العام وتسديد اقساط ديون خارجية، بلغ ٣ مليارات د.أ في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢,٥ مليار د.أ في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ أي بفارق ٥١٠ ملايين دولار أميركي (٨٥ مليون د.أ شهرياً). وإذا ما أضفنا هذا الرقم إلى الزيادة في كلفة السلسلة، نرى أنّ المجموع هو ٢٣٣ مليون د.أ عبارة عن زيادة في الإنفاق الشهري.

وكان لا بدّ من النظر إلى العمليات على حساب الخزينة (امانات، تأمينات، كفالات محجوزات، البلديات، حساب الودائع، وحسابات الغير الاخرى)، حيث نلحظ ارتفاعاً بقيمة ٣٥٤ مليون دولار أميركي في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٧ أي إرتفاعاً بقيمة ٥٩ مليون د.أ شهرياً ما يؤدّي إلى إرتفاع شهري في الإنفاق بقيمة ٢٩٢ مليون د.أ شهرياً.

هذا الواقع الاليم يواجهه تراجع ملحوظ في الإيرادات، حيث نرى أنّها انخفضت بقيمة ٤٩٥ مليار ل.ل في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٧ (أي إنخفاض بقيمة ٥٥ مليون د.أ شهرياً). ويأتي الإنخفاض من الإيرادات الضريبية المُختلفة (٣٥٥ مليار ل.ل)، إيرادات الجمارك (٤١ مليار ل.ل)، الإيرادات غير الضريبية (٢٦٤ مليار ل.ل)، منها الإتصالات (١٦٩ مليار ل.ل).

في المُقابل، سجّلت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعاً بـ١٦٥ مليار ل.ل في الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٨ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠١٧ وهذا ناتج في الدرجة الأولى من رفع الضريبة على القيمة المُضافة من ١٠% إلى ١١.%

والمُلاحظ ،أنّ الإرتفاع في إيرادات هذه الضريبة لا يعكس المُتوقع (٢٢٠ مليون د.أ سنوياً بدلاً من ٣٥٠ مليون د.أ) ويعود السبب إلى المرونة في الأسعار (elasticity)بالإضافة إلى التهرّب الضريبي.

في الختام، لا يسعنا القول إلّا أنّ وقف نزف الخزينة العامّة يمرّ إلزامياً بثلاث خطوات أساسية لا مفرّ منها: أولًا وقف التوظيف في القطاع العام لفترة لا تقلّ عن ٥ سنوات، وذلك بهدف السماح للمالية العامّة بهضم الكمّ الهائل من الموظفين، الذين تمّ توظيفهم في الأعوام الثلاثة الأخيرة.

ثانيًا محاربة التهرّب الضريبي الذي أصبح يُشكّل تهديداً واضحاً على الكيان المالي للدوّلة اللبنانية من ناحية أنّه يُشكّل ٧,٢% من الناتج المحلّي الإجمالي.

وثالثًا وقف نزيف الكهرباء مع هدر سنوي يفوق الـ ٢ مليار دولار أميركي مُرشحّ للإرتفاع مع تردّي وضع المعامل الحرارية الموجودة .